^{شرح} ا**لعقيدة الطحاوية**

للإمام (الشيخ أبي جعفر بن محمد بن سلامة الطحاوي - رَحِمَهُ (اللَّهُ -

> شرح فضيلة (الشيغ محمد النورستاني - حفظه (الله -



فهرس الدرس:

۱ – مقدمة:

٢ - عدم التعمق في مسائل القضاء والقدر:

٣- ذكرُ بعض الفِرق التي انحرفت في باب القدر:

٤ - الخَلْقُ والفِعْلُ بين أهل السُّنة والجماعة، وبين الطوائف المنحرفة:

٥ - مراتب الإيمان بالقضاء والقدر:

٦ - حُكْمُ مَن أنكر بعض مراتب القدر:

٧- شرحُ قول المصنف: "خلق الخلق بعلمه":

٨- القَدْرُ لغةً وشرعًا:

٩ - شرحُ قول المصنف: "وقدَّر لهم أقدارًا":

١٠ - شرح قول المصنف: "وضرب لهم آجالًا":

١١- الفَرقُ بين الأجل والعُمر:

١٢ - المرادُ بنقصِ العمر:

١٣ - شرح قول المصنف: "ولم يخْفَ عليهِ شيءٌ قبل أن يخلُقَهم"، وهل الميت مقتولٌ بأجله أم لا؟

١٤ - شرح قول المصنف: " وأمرَهم بطاعته ونهاهُم عن معصيته "، والردُّ على مَن يقولون: بأنَّ كل ما هو مقدر فهو صحيح:

١٥ - شرحُ قول المصنف: "وكل شيءٍ يجري بتقديره ومشيئته... وما لم يشأ لم يكن ":

١٦ - شرح قول المصنف: " لا مشيئة للعباد إلاَّ ما شاءَ لهم ":

١٧ - شرح قول المصنف: " فمَا شاءَ لهم كانَ، وما لم يشأ لم يكُن ":

١٨ - شرح قول المصنف: "يهدي مَن يشاءُ، ويعصِمُ ويعافى فضلًا":

١٩ - الفَرْقُ بين هداية الدلالة، وهداية التوفيق:

• ٢ - شرح قول المصنف: "ويُضِلُّ من يشاءُ، ويخذُلُ ويبتلي عدلاً. وكُلُّهم يتقلَّبونَ في مشيئتِه بين فضلِه وعدلِه":

٢١ - الاحتجاج بالقضاء والقدر:

٢٢ - ردُّ الإمام الطحاوي على مسألة وجوب الأصلح على الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - عند المعتزلة:

٢٣ - شرح قول المصنف: يقول: " وهو مُتعالٍ عن الأضدادِ والأندادِ ":

٢٤ - شرح قول المصنف: " لا رادَّ لقضائِه، ولا معقِّبَ لحكمِه ":

٥٧ - أسئلة يجب عنها الشيخُ:



الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

اللُّهم اغفر لشيخنا، وللحاضرين.

(المتن)

قال الإمام الطحاوي - رَحِمَهُ اللّهُ - : " خلق الخلق بعِلمِه، وقدر لهم أقدارًا، وضرَب لهُم آجالاً، ولم يخف عليهِ شيءٌ قبل أن يخلُقهم، وعلِم ما هُم عاملونَ قبل أن يخلُقهم، وأمرَهم بطاعته ونهاهُم عن معصيته. وكلُّ شيء يجري بتقديرِه، ومشيئتِه، ومشيئتُه تنفُذُ لا مشيئة للعبادِ الاَّ ما شاءَ لهم، فمَا شاءَ لهم كانَ، وما لم يشأ لم يكن. يهدي من يشاءُ، ويعصِمُ ويعافي فضلاً، ويُضِلُّ من يشاءُ، ويخذُلُ ويبتلي عدلاً. وكلُّهم يتقلبونَ في مشيئتِه بين فضلِه وعدلِه، وهو مُتعالِ عن الأضدادِ والأندادِ، لا رادَّ لقضائِه، ولا معقب لحكمِه، ولا غالبَ لأمرهِ. آمنًا بذلكَ كلِّه، وأيقنًا أنَّ كُلاً من عندِه".

(الشرح)

۱ - مقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم، نحمده ونصلي على رسوله الكريم، أما بعد:

في هذه الفقرات يبيّن الإمام الطحاوي - رَحِمَهُ اللَّهُ - مسائل تتعلق بالقدر، وهذا ركن من أركان الإيهان الستة؛ الإيهان بقضاء الله وقدره، سادس أركان الإيهان، على ما جاء في حديث جبريل عليه السلام، عندما قال للنبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «أخبرني عن الإيمان، قال: أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، والقدر خيره وشره».

وذكرنا سابقًا أن من الملاحظات التي تُذكر على هذا المتن الجميل؛ أنه لم يُرتب ترتيبًا خاصًا وعامًا، يبدو أن الطحاوي - رَحِمَهُ اللَّهُ - كان يكتب هذه العقيدة ويسجلها على فترات.

مسائل القدر لم يجمعها في موضع، بل فرَّقها في أكثر من ثلاث مواضع، هذا الموضع الأول، الموضع الأول ذكر بعض ما يتعلق بأركان الإيهان بالقضاء والقدر.



قبل أن نبدأ في شرح ما ذكر، نذكر بعض المسائل التي تتعلق بهذا الباب، وهي مسائل مهمة جدًا، جدًا.

٢ - عدم التعمق في مسائل القضاء والقدر:

المسألة الأولى: عدم التعمق في مسائل القضاء والقدر، مسائل القضاء والقدر لا يُنظر فيها إلا بالقدر الذي نجده في النصوص؛ نصوص الكتاب والسنة، وما عدا ذلك لا يجوز التعمق في مسائل القضاء والقدر؛ لأن القدر هو سر الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -، مَن أراد أن ينتهي فيه إلى نهايته ويعلم منه كل ما يتعلق به فقد يدلك هذا الباب؛ لأن الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - أخبرنا فيه ببعض ما يتعلق به فيجب علينا أن نؤمن بهذا القدر.

مثلا: ما يتعلق بأركان الإيمان بالقضاء والقدر، أركانه الأربعة، هذه يجب الإيمان بها حتى نكون مؤمنين بهذا الباب، ما يتعلق ببعض أحكام التعليم وبعض أحكام الحكمة، يجب الإيمان بها؛ لأنها جاءت في النصوص.

كل المسائل التي لم تُذكر في النصوص، حتى ولو بحث فيها بعض أئمتنا الكبار تبقى مسائل في حدود اجتهادهم، لا يجب علينا أن نؤمن بها، ولا يُستحسن الخوض فيها.

فمثلا: بعض المسائل التي ذكرها ابن أبي العز - رَحِمَهُ اللَّهُ - تبعًا لما ذكره الإمام ابن القيم، في المسائل التي ذكرها بهذا الشكل، ليس من المستحسن أن نقرأها كلها؛ لأن بعضها فيها ردود على المخالفين، وبعضها فيها شرح لبعض المسائل حسب اجتهاد هذا الإمام وذاك الإمام.

في ذكره الأئمة في غير مجال النصوص، في غير مجال شرح النصوص، لا نعتبره مسلّمًا به، ولا نستحسن الخوض فيه أصلًا، لماذا؟ لأن هذا الباب خطيرٌ جدًا جدًا، وفي هذا الباب قد تفرّقت كثير من الفرق، وشتت بها آراء الأئمة يمينًا ويسارًا، وخرجت عن الجادة.

فكان منها الجبرية، وكان منها القدرية، والقدرية ثلاث طوائف؛ المشركية، والمتوسطة، والغالية، هذه كلها لأجل الخوض في مسألة القدر بغير الاستضاءة بالنصوص.



نحن لما نقرأ ما ذكره الإمام الطحاوي هنا، يعني كل فقرة منها سننظر فيها على ضوء النصوص، وعلى ضوء ما نذكره من أركان الإيهان بالقضاء القدر.

ورد في حديث وهو حديث حسن: «إذا ذكر القدر فأمسكوا»، هذا المعنى صحيح، والحديث حسن، معنى الحديث: أنه لا يخاض في هذا الباب غير ما ورد في النصوص، وهذا الباب كما قلت لكم أخطر الأبواب العقدية؛ لأنه يتعلق بعمق إيمان الشخص المؤمن، فالذي يؤمن بها جاء في الكتاب والسنة، ولا يتعمق في غيرها هذا الذي يسلم له إيهانه، أما من خاض فيها خاض فيه الفرق، فلا تؤمن عليه الفتنة.

أقل ما فيه سيصاب بشيء من الوسواس، ولذلك أؤكد أن هذا الباب لا يخاض فيه ولا يُتعمق فيه، ولا يُقرأ فيه، ولا يُؤصل فيه إلا في حدود ما جاء فيه الكتاب والسنة، هذا الوكل .

٣- ذكرُ بعض الفِرق التي انحرفت في باب القدر:

تَانيًا: الفِرَق التي عُرفت في هذا الباب هي فرقتان معروفتان: القدرية والجبرية.

فرقة منها أرادت أن تغلو في إثبات قدرة الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -، لكن دون أن تجمع النصوص، تجمع النصوص الواردة في هذا الباب، وهذه الفرقة هي الجبرية، الجبرية أرادوا أن يثبتوا قدرة الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -، وفي هذا الصدد لم يهتدوا بالنصوص فألغوا قدرة العبد.

هناك قدرة للعبد، هناك مشيئة للعبد، هناك مشيئة استطاعة للعبد يُحاسب بها، وهو مسئول في حدودها ولكن هذه القدرة وهذه المشيئة وهذه الاستطاعة مقيدة بمشيئة الله – تَبَارَكَ وَتَعَالَى –: ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ [الإنسان: ٣٠]، فهناك مشيئة للعبد، وهناك قدرة له، وهناك استطاعة له، بها يُحاسب وعليها يُسأل.

فهذه الفرقة ألغت قدرة العبد، قالوا: هو مجبول وقالوا: مثاله كالريش في مهب الريح، ليس له من أعماله شيء، حتى الفعل ليس له، قالوا: الفعل يُنسب إليه مجازًا، فنعوذ بالله



جميع أفعاله هي أفعال لله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - حقيقة عند هذه الفرقة، هؤلاء هم الجبرية وإمامهم الأول هم الجهم بن صفوان.

الجهم بن صفوان هذا إمام ثلاث طوائف، وكلها غالية؛ الجبرية والمرجئة والجهمية، ولكنه اشتهر بالتعطيل، وإلا هو إمامٌ لثلاث فرق كلها غالية، التجهم والغالي والإرجاء الخالص الذين يقولون أن الإيهان هو المعرفة فقط، والجبر الخالص الذين يسلبون العبد قدرته ولا ينسبون له حتى الفعل إمامهم هذا الجهم بن صفوان.

الفرقة التي قابلت هذه الفرقة هي فرقة القدرية، والقدرية كما ذكرت هم ثلاث طوائف:

الطائفة الأولى: هم المشر-كون، مشر-كون هم القدرية؛ لأنهم قالوا: لو شاء الله ما أشركنا، استدلوا بالقدر على الشرك، وكانوا كما تعرفون كانوا يثبتون وجود الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -، وكانوا يعبدونه العبادة التي هم يعرفونها، وهؤلاء هم القدرية يسمون الأئمة المشركين.

ومناك قدرية غالية هم القدرية غلاة الذين ينفون مراتب القدر كما سنذكر أربعة: العلم. والكتابة. والمشيئة. والخلق.

هذه مراتب القدر سنذكرها بإذن الله، العلم والكتابة والمشيئة والخلق، هذه لابد أن نحفظها.

مراتب الإيمان بالقضاء والقدر أربعة؛ العلم هذه بالترتيب:

١- العلم. ٢ - والكتابة. ٣ - والمشيئة. ٤ - والخلق.

القدرية الغلاة ينفون العلم والكتابة، ويقولون أن الأمر أنُف، الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - لا يعلم بالأمور إلا بعد وجودها، وينفون أيضًا الكتاب، ينفون أن الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - يكون علم الأشياء قبل وجودها وكتبها ثم ينفون هذا الشيء.



وهذه الفرقة مندثرة ليس لها وجود، هم وُجدوا في أواخر عصر. الصحابة، كما في أول حديث في صحيح الإمام مسلم، جاءوا من البصرة، جاءوا أهل الحج فالتقوا بعبد الله بن عمر - رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ - وذكروا له أن ناس من قِبَلنا يتكفرون العلم، يقولون: إن الأمر أنف.

يتكفرون العلم؛ أي ليسوا عندهم اهتهام بالعلم، يهتمون بالعلم، يطلبون العلم، معروفون بالعلم، ويقولون: إن الأمر أُنف، فأول ما قال لهم عبد الله بن عمر قال لهم: " أخبروهم أنني منهم براء " هذا منهج، يعني أهل البدع خاصة لما تكون بدعهم غليظة، لابد أن تُعلن براءتك منهم. وهذا لا ينفى أن تكون حريصًا على هدايتهم.

ثم ذكر الحديث الطويل عن أبيه أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، حديث جبريل، رواه عن أبيه، هذا أول حديث في صحيح الإمام مسلم، وانفرد به.

نفس الحديث رواه الإمام البخاري، وأيضًا رواه الإمام مسلم من حديث أبي هريرة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -.

فهؤلاء ينفون مرتبتي العلم والكتابة، القدرية القدر المتوسط هم المعتزلة، وإذا قلنا: القدرية فالأغلب هم المرادون بهذا، وبهذا يُذكرون عمومًا، وهؤلاء يُثبتون المرتبتين الأوليين: العلم والكتابة، يثبتونها ولكنهم ينفون المشيئة والخلق، المعتزلة ينفون المشيئة والخلق.

الأولى: المشركية.

الثانية: الذين هم الغلاة.

الثالثة: المعتزلة.

هؤلاء يثبتون العلم ويثبتون الكتابة، يثبتون علم الله الشامل المحيط، ويثبتون أن الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - كتب في اللوح المحفوظ كل شيء، يثبتون هذا، ولكنهم ينفون ماذا؟



ينفون المرتبتين الأخيرتين؛ المشيئة والخلق، فيقولون: أفعال العباد هي من مشيئتهم ومن خلقهم، ليست مخلوقة لله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -.

هذه هي الفرق المعروفة في القدر.

هناك فِرَق هم بين هذه الفِرَق، ومن أشهرهم الأشاعرة، الأشاعرة هم بين،، مذهبهم ليس واضحًا، وهذا سيتبين لنا إذا ذكرنا أن هناك خلق وفعل.

٤ - الخَلْقُ والفِعْلُ بين أهل السُّنة والجماعة، وبين الطوائف المنحرفة:

نحن نتحدث عن موضوعين، خلق وفعل، الفعل عندنا عند أهل السنة والجماعة يُنسب للإنسان، الفعل فعل أليس كذلك، ولكن الخلق لمن؟ لله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -، الآن مثلًا الفعل الذي أقوم به أقرأ وكذا هذا كله فعل ينسب لي أنا حقيقةً.

والله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - قد أمدنا بالاستطاعة والقدرة والإرادة التي تكفي للقيام بهذه الأفعال، ومَن كان لا يستطيع فليس مسئولًا عنها؛ ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

فالفعل يُنسب لمن؟ ينسب للفاعل، والخلق يُنسب لله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -، هذا مذهب أهل السنة والجاعة.

عند المعتزلة الفعل والخلق كلاهما يُنسب لمن؟ للعبد واضح؟.

عند أهل السنة الفعل يُنسب للإنسان. والخلق لله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -.

وعند المعتزلة الفعل والخلق كلاهما للإنسان، قالوا: هذه أفعالهم وهذه خلقهم، وليست خلق الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - ، عندهم الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - ليس له دخل فيما يخلقه وفيما يفعله الإنسان.

ولذلك يقولون: أصلًا لا يستطيع على فعل الإنسان؛ لأنه يستلزم أن يكون مقدور واحد تحت قدرتين، قالوا: هذا هو الصحيح حتى نقول بتبرير حسابه؛ لأنه يُحاسب على أفعاله وأفعاله خلقه وفعله.



مَن يقابلهم هم الجبرية، يقولون: الخلق والفعل كلاهما لله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -، لا الفعل ولا الخلق خلقه؛ ولكن أفعاله تنسب إلى الإنسان مجازًا.

يقال: قام زيد، فجلس زيد، خرج زيد، جاء هذا كله مجازًا، والذي فعل كل هذه الأفعال أعوذ بالله هو الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -، عندهم. وقالوا: كل هذا دفاعًا عن قدرة الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -، طبعًا أهل البدع هكذا يغويهم الشيطان.

إذًا الفعل والخلق كله لله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - عند الجبرية، الفعل والخلق للإنسان عند المعتزلة، الفعل للإنسان والخلق لله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - عند مَن؟ عند أهل السنة والجماعة.

هذه الفرق كلها واضح، أليس كذلك؟ ليس فيها غموض.

الآن سيبدأ الغموض لما نأتي إلى مَن؟ عند الأشاعرة.

الأشاعرة قالوا: الفعل والخلق لله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -، فوافقوا مَن؟ الجبرية، لماذا؟ لأن الجبرية يقولون: الفعل والخلق كله لله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -، والفعل يُنسب إلى الإنسان مجازًا، أليس كذلك؟ والأشاعرة أيضًا يقولون: الفعل والخلق لله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -، فوافقوا من؟ وافقوا الجبرية.

ولكنهم أرادوا شيئًا لم نجده عن الفرق كلها، نحن إلى الآن ما سمعنا عن شيء اسمه الكسب، فقالوا: الفعل والخلق كله لله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -، والإنسان له الكسب، قلنا لهم: الكسب بمعنى الفعل؟ قالوا: لا، الكسب بمعنى الفعل نحن نثبته، ﴿ فَبِمَ كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ (٣٠) ﴾ [الشورى: ٣٠]، نحن نثبت الكسب، الكسب بمعنى إيش؟ الفعل، هذا الكسب عند أهل السنة، ليس شيء غامض، الكسب هو الفعل.

قالوا: لا، الكسب ليس بمعنى الفعل، الفعل لله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -، الخلق لله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -، الخلق لله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -، لم يبق شيء، وَتَعَالَى -، الكسب للإنسان، مادام نسبت الخلق والفعل لله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -، لم يبق شيء، هنا شيئان عندنا: خلق، وفعل، وأنت وافقت الجبرية ونسبتها كلها لله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -، فلم يبق للإنسان شيء.



أما ما ذكرته من الكسب ليس له حقيقة، الكسب له حقيقة إذا كان بمعنى الفعل، أما إذا كان الفعل منسوبًا لله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - ما بقي شيء، وهذا هو سر الغموض في هذه العقيدة، ولذلك يُعد من محارات علم الكلام، وحتى الأشاعرة عندهم تفسيرات كثيرة جدًا للكسب، وكثير منهم يعترفون أن فيه غموضًا ما.

المهم نحن لا يهمنا هذا الغموض، نحن يهمنا ما الذي وافقوا فيه الجبرية؟ نحن رأينا أن الخلاف كان في الخلق والفعل ونسبوا ذلك كله لمن؟ وبذلك يكونون قد وافقوا الجبرية في أصل منهجهم.

بعضهم كالرازي اعترف أن مذهبهم مذهب الجبر، لكنه سهاه جبرًا متوسطًا، قال: مذهبنا هو مذهب الجبرية؛ ولكن مذهبنا مذهب الجبر المتوسط، ليس هناك جبر متوسط، أو جبر،،.

وهذه المسألة ستأتي أيضًا، سيأتي تفصيلها في مسألة الاستطارة؛ لأن مسألة الاستطارة أيضًا الكلام فيها طويل عريض.

في المجمل عرفنا أن الفرق واضحة، جبرية وقدرية، وأن القدرية المعتزلة ينسبون الخلق والفعل إلى الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -

.

القدرية أرادوا أن يثبتوا مسؤولية الإنسان، فاشتطوا بذلك، وقالوا: لا يُعقل إلا بجعله هو الخالق، وإلا بجعله هو الفاعل، هو الفاعل، و هو الخالق، وبذلك صار عندهم الشرك، صار عندهم نوعٌ من الشرك، ولذلك هم يسمون مجوس هذه الأمة، فأفعال الإنسان كلها مخلوقات للإنسان عندهم.

٥- مراتبُ الإيمان بالقضاءِ والقدر:

المسألة الثالثة: بها سيتضح أيضًا هذا الباب أكثر " مراتب الإيمان بالقضاء والقدر "وهذه المسألة تهمنا، أصلًا التقرير كيف يكون الواحد منا مؤمنًا بهذا الباب؟.



لابد أن نعرف أن مراتب الإيمان بالقضاء والقدر أربعة، ولن يكون أحد مؤمنًا بهذا الباب إلا إذا عمل بها كلها، وهذه المراتب لابد أن نحفظها.

بقية الأمور يعنى هي ليست مهمة مثل أهمية هذه المسألة.

المرتبة الأولى: وهذه المرتبة التي سنجد أن الإمام الطحاوي يعني ركّز عليها أكثر؛ مرتبة العلم.

لابد أن نؤمن أن علم الله شاملٌ ومحيط، يعلم كلَّ شيء، وعلمه شامل، لا يخرج عنه أيُّ شيء، يعلم الأشياء كلها، ويعلم ما كان وما سيكون، وما لم يكن لو كان كيف سيكون، وهذه المرتبة الأولى، هي مرتبة العلم، الإيان بعلم الله الشامل المحيط.

المرتبة الثانية: مرتبة الكتابة، لابد أن نؤمن أن الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - كتب لك شيء في اللوح المحفوظ، كل ما سيكون، كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، هذا التقدير العام، الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - كتب كل شيء في اللوح المحفوظ.

لو وجدنا شخصًا لا يؤمن أن شيئًا مما يكون ليس مكتوبًا هذا لا يؤمن بالقضاء والقدر، وهذا خلل وخدش في إيهانه بالقضاء والقدر، والفِرق الموجودة الآن كلها تؤمن بهذين المرتبتين.

الذين أنكروا هذين المرتبتين لا وجود لهم في الفرق الموجودة، والذين أنكروا هذين المرتبتين كما قلت وُجدوا أواخر عصر الصحابة، وفي حدود ما ذكره أهل الفرق، ليس هناك مَن يتبنى هذه البدع.

المرتبة الثالثة: مرتبة المشيئة، والمشيئة كونية دائمة، الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - مشيئته عامة ونافذة، كل ما يشاؤه الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - فهو يكون، ومشيئة العبد داخلة تحت مشيئته سيحانه.



أيضًا سنقرأ شيئًا مما كتبه الطحاوي في هذه المشيئة، هذه المرتبة من مراتب القضاء والقدر، لا يخرج شيئًا عن مشيئته الكونية، كل ما يكون داخل في مشيئته الكونية، لو لم يشاء سبحانه كون هذا وذاك ما كان، كل ما يكون داخل تحت مشيئته الكونية.

ذكرنا سابقًا أن هناك فرق بين المشيئة والإرادة، الإرادة تأتي على معنيين؛ إرادة شرعية، وإرادة كونية، الإرادة الكونية مرادفة للمشيئة، المشيئة لا تأتى إلا كونية.

المرتبة الأخيرة: مرتبة الخلق، الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - هو الذي خلق كل شيء، ولا استثناء في هذا، ليس الأمر كما يقوله المعتزلة أن شيئًا من المخلوقات وهي أفعال الإنسان مخلوقة لغير الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -.

ولذلك نحن نرى أن مَن يستثني شيئًا من المخلوقات من مشيئة الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -، هل ، وأن من يستثني شيئًا من المخلوقات و يجعلها مخلوقات لغير الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -، هل يكون مؤمنًا بالقضاء والقدر؟ لا إيانه ناقص بالقضاء والقدر.

٦- حُكْمُ مَن أنكر بعض مراتب القدر:

فيها يتعلق بالذين أنكروا علم الكتابة هؤلاء كفرهم الصحابة، أما ما يتعلق بمن أنكر المرتبتين الأخريين والذين هم المعتزلة فالسلف لم يكفروهم لسبب وجود شبه عندهم، ولكن صنيعهم نحن نقول: إن إيهانهم بالقضاء والقدر ليس كاملًا.

فلذلك كما ذكرنا المعتزلة يُحشرون يقال: هم مجوس هذه الأمة؛ لأن المجوس يقولون: إن إله الكون إلهان:

إله الخير هو النور. وإله الشر هو الظلمة.

عندهم هكذا وهكذا هؤلاء عندهم أفعال الإنسان هي مخلوقة لغير الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -، يعني هناك كثير من المخلوقات ليست مخلوقة لله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - عندهم.



إِذًا المسألة الأولى: عدم الخوض في هذا الباب إلا في حدود النصوص، مع الإشارة إلى أن لا يجب أن نعتقد أن كل ما ذكره أئمتنا الأجلاء يعني يجب اعتقاده، يعني قد يكون هذا شيئًا اجتهادي.

والأمر الثاني: فِرق هذا الباب.

والأمر الثالث: مراتب الإيمان بالقضاء والقدر.

فيها يتعلق بالمراتب لا تستغربوا أن أختبركم أو أختبر نفسي-بأن يعني في بعض المناسبات؛ لأن هذا مهم جدًا، جدًا؛ لأن به نعرف كيف يكون الإيهان بالقضاء والقدر، وأين الانحراف في تلك الفرقة.

٧- شرحُ قول المصنف: "خلق الخلقَ بعلمه":

يقول الإمام الطحاوي هنا: " خلَق الخلقَ بعِلمِه ".

على ضوء ما ذكرنا ذكر هنا المرتبة الأولى، والمرتبة الأخيرة، خلق الخلق بعلمه، كل ما خلقه فهو بعلمه سبحانه، علمه محيط وشامل، وحسب علمه خلق، مثلًا: جلستنا هذه الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - علمها بتفاصيلها، مَن يكون فيها، وكيف يكون فيها، ثم كتب هذا ثم شاء هذا، ثم خلقنا وخلق هذه،، ليكون هذا.

فجميع ما يكون لا يخرج عن هذه المراتب الأربع.

"خلق الخلق بعلمه"؛ كل ما خلقه فقد خلقه حسب علمه السابق، " وقدّر لهم أقدارًا"؛ الخلق هنا بمعنى المخلوق، خلق الخلق؛ أي خلق المخلوقات بعلمه، "وقدّر لهم أقدارًا".

٨- القَدْرُ لغةً وشرعًا:

القدر أو التقدير هو لغةً: تهيئة الشيء لما يَصلح له، أما تعريفه ومنه قوله سبحانه: ﴿ وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ ﴾ [فصلت: ١٠]، ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ (٨) ﴾ [الرعد: ٨]، القدر هنا بالمعنى اللغوي.

-<>

أما تعريفه الشرعي، أحسن تعريف له التعريف الذي يتضمن المراتب التي ذكرناها، أنت إذا تذكرت المراتب الأربعة سيكون تعريفه سهلًا؛ أن نؤمن إيهانًا جازمًا أن الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - كتب كل شيء في اللوح تَبَارَكَ وَتَعَالَى - كتب كل شيء في اللوح المحفوظ، وأن الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - مشيئته نافذة، ومشيئته عامة، وأن الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى الله عامة، وأن الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى الله عامة، وأن الله الله عامة، وأن الله الله عامة، وأن الله الله الله عامة المناب المناب

- خلق كل المخلوقات حسب علمه وحسب ما كتبه وحسب ما شاءه.

حتى وإن غيرت العبارة فيه، المهم يتضمن التعريف هذه المراتب الأربعة.

٩ - شرحُ قول المصنف: "وقدَّر لهم أقدارًا":

"خلَق الخلقَ بعِلمِه، وقدر لهم أقدارًا"؛ المخلوقات جميعها لها مقادير، تبدأ منها وتنتهي إليها.

١٠- شرح قول المصنف: "وضربَ لهم آجالًا":

" وضرَب لهُم آجالًا ".

ضرب لهم؛ أي حدد لهم، حدد لهم آجالًا، كل شيء له أجل، كل مخلوق له بداية وله نهاية، مثلًا السموات والأرض، المخلوقات كلها الإنس وجميع المخلوقات، كل مخلوق له بداية وله نهاية ينتهى إليها.

إذا جاء أجل أي مخلوق فإنه لا يُؤخر كما قال سبحانه: ﴿ إِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ فَلَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ (٤٩) ﴾ [يونس: ٤٩]، ﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُؤَجَّلًا ﴾ [آل عمران: ١٤٥].

١١ – الفَرقُ بين الأجل والعُمر:

هنا يذكر الأئمة مسألة الفرق بين الأجل وبين العمر، هل هناك فرق بين الأجل والعمر؟.

طبعًا هذا الذي ذكره الإمام الطحاوي يوضحه الحديث الذي أخرجه الإمام مسلم - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أن حبيبة زوج النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ



وَسَـلَّمَ - قالـت: اللَّهم أمتعني بزوجي رسول الله - صَـلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَـلَّمَ -، وبأبي أبي سفيان، وبأخى معاوية.

فقال لها النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «قد سألتِ اللَّهَ لِآجَالِ مَضْرُوبَةٍ، وأيامٍ معدودة، وأزرَاقٍ مَقْسُومَةٍ لن يُؤجَّل شَيْءُ قَبْلَ أَجَلِهِ، ولن يؤخر شَيْءًا عن حِلِّهِ».

هذا يدل على أن ما ذكره الإمام الطحاوي أن الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - ضرب لهم آجالًا، وهذه الآجال لن تؤخر ولن تقدم.

هنا يذكر العلماء الفرق بين العمر والأجل، هل هناك فرق أو لا؟.

طبعًا يقول الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -: ﴿ وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابِ ﴾ [فاطر: ١١].

١٢ - المرادُ بنقص العمر:

ما المراد بنقص العمر؟ ذكرَ الشارح ابن أبي العز - رَحِمَهُ اللَّهُ - ثلاثة أقوال في هذا: القول الأول: أنه بمنزلة قولك: عندي درهم ونصفه.

عندي درهم ونصفه؛ معناه عندي درهم ونصف درهم آخر. فقوله: ﴿ وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنقص مُعَمَّرٍ وَلَا يُنقص مِنْ عُمُرِهِ ﴾ الضمير لا يرجع إلى المعمر الأول بل كأنه يقول: ولا يُنقص من عمره؛ أي من عمر معمر آخر.

أي أن هذا الرجل عمره مائة سنة، وهذا الرجل عمره خمسون سنة، هذا كله مكتوب في الكتاب، ليس المراد النقص من عمره هو.

وقيل: الزيادة والنقصان في الصحف التي هي في أيدي الملائكة، وفعلًا هناك زيادة ونقصان في العمر، ويكون في الصحف التي في أيدي الملائكة، وعليه مُمل قوله سبحانه: (للهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ (٣٩) (الرعد: ٣٨).

﴿ يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ ﴾: ما الذي يمحوه؟ وما الذي يثبته؟.



﴿ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ (٣٩) ﴾: المراد بأم الكتاب هو اللوح المحفوظ، والذي في اللوح المحفوظ لا يتغير، فالمحو والإثبات يكون في الصحف التي هي بأيدي الملائكة، أما ما في أم الكتاب فلا تتغير.

وعلى هذا، العمرُ قد يتغير، وهذا التغير يكون منوطًا بسبب من الأسباب، كما ورد في الحديث أن العمر يزيد بالبر وأنه يزيد بالدعاء، الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - يكون قد ربط هذا بسبب ويكون أيضًا كتب في نفس الوقت أن هذا سيبر بأمه فعمره خمسون، لو لم يبر كان عمره إيش؟ أربعون.

فهنا الحكم وسببه يكون مكتوبًا، ولكنه أُنيط بسبب وهذا السبب أيضًا مذكور.

وهذا يكون في التقدير السنوي أو في التقدير الشهري، أما ما كُتب في اللوح المحفوظ فلا يتغير.

وقيل: المراد من قول الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -: ﴿ يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ ﴾ أي من الأحكام. ليس العمر وإنها هو الأحكام.

يعني الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - يمحو ما يشاء فينسخه، ويثبت ما يشاء فلا ينسخه ذكرَ الشارح ابن أبي العز أن هذا هو الراجح حسب النظر إلى السياق.

يقول النظر إلى سياق الآية يرجح هذا المعنى، وقال: إن الآية فيها أيضًا أقوالًا أخرى.

يقول الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا هُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَنْ يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ (٣٨) يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَذُرِّيَّةً وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَنْ يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ (٣٨) يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ (٣٩) ﴾ [الرعد: ٣٨، ٣٩].

يقول: بها أن الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - ذكر قبله ما يأتي به الرسول، فهذه قرينة أن ما يأتي به من بعض الأحكام، فإنها تُنسخ وهذا هو المحو. والله أعلم.



المهم رجّح بعض الشراح أن هناك فعلًا فرق بين الأجل والعمر، وأن الأجل لا يتغير وأن الأجل الميكون وأن الأعمار تتغير بهذا المعنى، أنها منوطة بأسباب ويكون هذا أيضًا مكتوبًا أن هذا سيكون منه كذا وكذا وسيكون عمره كذا وكذا.

الميت مقتول المصنف: "ولم يخْفَ عليهِ شيءٌ قبل أن يخلُقَهم"، وهل الميت مقتولٌ بأجله أم لا؟

"ولم يخْفَ عليهِ شيءٌ قبل أن يخلُقَهم". لا زال يتحدث عن ماذا؟ عن الركن الأول.

" ولم يخْفَ عليهِ شيءٌ قبل أن يخلُقهم " طبعًا هنا مسألة معروفة من المسائل، هل الميت مقتول بأجله أم مقتول بأجله أم لا؟ هذه المسألة تُبحث في علم الكلام كثيرًا، هل الميت مقتول بأجله أم لا؟.

المعتزلة يرون أن الميت قد عُجل عن أجله، قُطع أجله، ولذلك عليه القِصاص، على مَن قتله، ومذهب أهل السنة أن الميت قد مات بأجله، وأن هذا الذي كتبه الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -، وأن القصاص أو الدية على القاتل فلأنه قد أقدم على فعل نُهي عنه.

وقد بُين أن هذا هو جزاؤه، ليس لأنه انقطع الأجل، هم يقولون: لو لم يقتله كان يستوفى أجله.

" ولم يخْفَ عليهِ شيءٌ قبل أن يخلُقَهم " الشيء كما قلنا سابقًا كل ما يصلح أن يُعلم، أو كل ما يؤول إلى شيء يتصور.

" ولم يخف عليهِ شيءٌ قبل أن يخلُقَهم "كلُّ مَن سيخلقهم اللهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - علمهم بالتفصيل، وخلقه حسب ما علمه، وكتبه، وشاءه.

" وعلِم ما هُم عاملونَ قبلَ أن يخلُقَهم" هذا كله تفصيل في الركن الأول.

١٤ - شرح قول المصنف: " وأمرَهم بطاعته ونهاهُم عن معصيتِه "، والردُّ على مَن يقولون: بأنَّ كل ما هو مقدر فهو صحيح:



" وأمرَهم بطاعته ونهاهُم عن معصيتِه ". طبعًا هنا في مسألة القدر ذكرَ هذه الجملة لبيان أن خلقه م لم يكن سدى وإنها خُلقوا لعبادته سبحانه ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الجِّنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ (٥٦) ﴾ [الذاريات: ٥٦].

وهذا فيه أيضًا الردعلى المتصوفة الذين يقولون كما ذكر شيخ الإسلام في نهاية التدمرية الذين يقولون: إن كل ما هو مقدر فهو صحيح، يعني إذا تعارض القدر والشرع فنحن نقدم القدر هكذا يقولون.

فالشخص الذي لم يصل هكذا كان مكتوبًا عليه، وكل ما يكتبه الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - فالشخص الذي لم عليه عندهم.

ولذلك شيخ الإسلام ركّز على هذه المسألة في التدمرية، التدمرية اسم الكتاب: " تحقيق إثبات الأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع "؛ لأن الصوفيين هم يقولون: نحن نؤمن بالقدر وهم كذابون، يقولون: نحن نؤمن بالقدر ويهملون الشرع. والمعتزلة يغلبون جانب الشرع ويهملون القدر.

• ١ - شرحُ قول المصنف: "وكل شيءٍ يجري بتقديره ومشيئته... وما لم يشأ لم يكن ": يقول: " وكلُّ شيءٍ يجري بتقديرِه " هذه مسألة عامة إثبات القدر " ومشيئته، ومشيئته تنفُذُ لا مشيئة للعبادِ إلاَّ ما شاءَ لهم، فمَا شاءَ لهم كانَ، وما لم يشأ لم يكُن ".

هذا كله شرح للمرتبة الثالثة من أركان الإيهان بالقضاء والقدر؛ أن مشيئة الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - نافذة.

والمشيئة هي كونية دائمة، مشيئة الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - عامة ومشيئته نافذة، وأن هناك مشيئة للعباد ولكنها في حدود ما شاء الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - لهم.

١٦ - شرح قول المصنف: " لا مشيئةَ للعبادِ إلاَّ ما شاءَ لهم ":

" لا مشيئة للعباد إلا ما شاء لهم "هذا يدل على أن الإمام الطحاوي يرد على الجبرية ويرد أيضًا على القدرية؛ لأن قوله: " لا مشيئة للعباد إلا ما شاء لهم "هذا فيه إثبات للمشيئة



للعبد، والجبرية ينفون المشيئة من العبد، واضح يا مشايخ؟ هذا فيه رد على الجبرية ورد أيضًا على الجبرية.

١٧ - شرح قول المصنف: " فمَا شاءَ لهم كانَ، وما لم يشأ لم يكُن ":

" فمَا شاءَ لهم كانَ، وما لم يشأ لم يكُن " هذا كله يتعلق بالركن الثالث من أركان الإيان.

١٨ - شرح قول المصنف: "يهدي من يشاءُ، ويعصِمُ ويعافي فضلًا":

ثم قال: "يهدي من يشاءُ، ويعصِمُ ويعافي فضلًا" لا زال في مسائل القضاء والقدر، ولكنه هنا يدخل أيضًا في بعض المسائل الخلافية.

١٩ - الفَرْقُ بين هداية الدلالة، وهداية التوفيق:

" يهدي من يشاءُ، ويعصِمُ ويعافي فضلاً " اللهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - منه الهداية وهو الذي يهدي الجميع، وهدايته خلقه هذا فضلٌ منه سبحانه ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴾ [القصص: ٥٦]، هذه هي الهداية العامة.

وهناك هداية خاصة وهي هداية توفيق، عفوًا أخطأتُ، الهداية تنقسم إلى قسمين:

- هداية توفيق.
- وهداية بمعنى الدلالة.

﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ ﴾ هذه هداية توفيق.

وفي قوله سبحانه: ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ (٥٢) ﴾ [الشورى: ٥٦] هنا هداية الدلالة.

الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - نفى الهداية في آية وأثبته لنبيه في آية، فالمثبت هو الدلالة، وهذه الهداية لكل مَن يهدي ولكل مَن يدعو، أما الهداية المنفية فهي هداية التوفيق.

" يهدي من يشاء، ويعصِمُ ويعافي فضلاً " هنا الهداية التي يتحدث عنها هنا هي هداية التوفيق؛ لأن الهداية العامة هي عامة للجميع، اللهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - أرسل الرسل وأنزل



الكتاب للجميع، فهذه الهداية متاحة للجميع، مَن الذي يوفقه لها ويخصه بفضله؟ هذه هداية أخرى.

• ٢ - شرح قول المصنف: "ويُضِلُّ من يشاءُ، ويخذُلُ ويبتلي عدلاً. وكُلُّهم يتقلَّبونَ في مشيئتِه بين فضلِه وعدلِه":

" ويُضِلُ من يشاءُ، ويخذُلُ ويبتلي عدلاً. وكُلُّهم يتقلَّبونَ في مشيئتِه بين فضلِه وعدلِه ". كلامه الحقيقة جميلٌ جدًّا.

طبعًا الهداية العامة هي متاحة للجميع، ﴿ وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ (١٠) ﴾ [البلد: ١٠]، أما الهداية الخاصة وهي هداية التوفيق، فالله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - يهدي مَن يشاء، ويعصم، ويعافي فضلًا منه، ليس لكمال في هذا الرجل إنها فضلًا منهم.

لماذا خصَّ هذا ولم يخص هذا؟ الله أعلم به، لا ندخل في هذا.

" ويُضِلُ من يشاءُ، ويخذُلُ ويبتلي عدلاً " لماذا خذل ولم يخذل هذا؟ ما ندري عنه.

أفعال الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - هي صفاته، ونحن قلنا: إن صفات الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - لا نعلمُ عن كيفيتها شيئًا، فالذي يدخل في مثل هذه الأمور يدخل في تكييف صفات الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -.

ما الذي يجب علينا؟.

يجب علينا أن نعلم ما الذي يرضاه سبحانه، وما الذي لا يرضاه، وهذا متاح للجميع، اليس كذلك؟ لماذا أُرسلت الرسل؟ لماذا أُنزلت الكتب هذه؟ كلها لدلالة البشر-على الخير، فالذي يضل بعد هذا هو المسئول عن،،.

٢١ - الاحتجاج بالقضاء والقدر:

بعد هذا تدخل في القدر، لا يجوز، ولذلك يُقال: الاحتجاج بالقضاء والقدر على المعائب لا يجوز، والاحتجاج بالقضاء والقدر على المصائب يجوز.



المعائب هي المعاصي، لا يجوز أن تحتج بالقضاء والقدر على المعائب والمعاصي، ويجوز أن تحتج بالقضاء والقدر على المصائب بل هذا من كمال الإيمان؛ إذا أُصيب شخص بشيء واستدل في ذلك بقضاء الله وقدره، هذا من كمال إيمانه.

أما الاستدلال بالقضاء والقدر على المعاصي فهذا لا يجوز، لماذا؟ لأن كل شيء واضح، ليس هناك غموض فيما يريد الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - منك.

٢٢ - ردُّ الإمام الطحاوي على مسألة وجوب الأصلح على الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - عند المعتزلة:

فيقول: "يهدي من يشاء، ويعصِم ويعافي فضلاً "هنا قرر هذه المسألة المهمة وهو في تقريره رد أيضًا على المعتزلة، المعتزلة يرون عندهم مسألة وجوب الأصلح على الله - تبارك وتعالى -، نحن قلنا: إنه لا يجوز أن نخوض في باب القضاء والقدر خارج حدود النصوص، ممن خاض في هذا الباب وأكثر في خوضه فيه هم المعتزلة، ولذلك ضلوا فيه ضلالًا مبينًا، وقعوا في الشرك! وأوجبوا على الله - تبارك وتعالى - الأصلح الذي يسمونه الأصلح.

عند المعتزلة الشيء الذي تراه عقولهم صالحًا يجب على الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - أن يتبعه، وهذا يسمونه العدل، من أصولهم الخمسة: العدل.

من أصولهم الخمسة:

أولها: التوحيد.

ثانيها: العدل.

ثم نسيتُ الترتيب ولكن أذكر منها:

- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أظن هذا هو الخامس.
 - ومنها: الوعد والوعيد.
 - ومنها المنزلة بين المنزلتين.



المراد بالعدل عندهم، العدل الذي هم حددوه الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - يلتزم به، هذا هو العدل.

ما الذي يحدد العدل؟ هم! ويعبرون عنه بتعبيرات عديدة، منها: وجوب الأصلح على الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -.

وهكذا يوجبون على الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - العدل الذي يرسمه هذا المعتزلي وذاك المعتزلي، وإلا لا يكون الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - عادلًا عندهم.

فيرد عليهم الإمام الطحاوي، يقول: " وكُلُّهم يتقلَّبونَ في مشيئتِه بين فضلِه وعدلِه " هذا الضال هل ظلمه الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -؟ لم يظلمه، لو كان ظالمًا له ما أرسل الرسل، وما أنزل الكتب، وقال: هناك أمور أريدها منكم، مَن وُفق إليها فهذا الموفق، ومَن لم يُوفق إليها فهذا الله فق، ومَن لم يُوفق إليها فهذا الله، لا، ليست الأمور هكذا.

ولذلك الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - عادلٌ مع هذا، والذي وفقه طبعًا هو خصه بمزيد من الفضل والتوفيق، والله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - هو أعلم بها يفعله مع خلقه لا ندخل في هذا.

نحن علينا أن نهتم بها هو علينا كمخلوق، ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا ﴾ [الذاريات: ٢٥] علينا أن نفهم هذا، أنتَ خُلقت لعبادة الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -، كيف تعبده؟ وهكذا تعبده.

أما مَن يدخل في هذه الأمور فكما قلتُ لكم: الدخول في متاهات هذا الباب لا يخلو من مزالق، ولا يجوز أن تخوض فيه.

٣٢ - شرح قول المصنف: يقول: " وهو مُتعالٍ عن الأضدادِ والأندادِ ":

يقول: " وهو مُتعال عن الأضدادِ والأندادِ ".

الضد: هو المخالف ليس هناك مَن هو يخالف الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - ويضاده فيحمل عليه شيئًا.

والأنداد: الند هو المثل.



٢٢- شرح قول المصنف: " لا رادَّ لقضائِه، ولا معقِّبَ لحكمِه ":

" لا رادَّ لقضائِه، ولا معقِّبَ لحكمِه "؛ أي لا مؤخِّر لحكمه.

" ولا غالبَ لأمرهِ. آمنًا بذلكَ كلِّه، وأيقنًا أنَّ كُلاًّ من عنده".

نكتفي بهذا القدر، وصلى الله وسلم على نبينا محمدٍ، وعلى آله وصحبه أجمعين.

٢٥ - أسئلة يجب عنها الشيخُ:

السائل: ما الفرق بين هذه المفاهيم: الممكن، والواجب، والمستحيل؟.

الشيخ:

الواجب: هو الذي يمتنع عدمه، وهذا يُطلق على الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -؛ الفلاسفة يُطلقون عليه هذا كاسم من أسمائه، ونحن نطلق عليه كإخبار.

الواجب هو الذي يستحيل عدمه، هو الذي يجب وجوده.

أما الممتنع: هو الذي يستحيل وجوده.

الممكن: هو بين الأمرين، لا يكون واجبًا ولا يكون ممتنعًا.

فمثلًا: وجود هذا الشيء، هذا ممكن؛ لأنه لو كان ممتنعًا لم يُوجد، ولو كان واجبًا لم يُسبق بالعدم؛ لم يكن موجودًا فوُجد، فهو ليس ممتنعًا وليس واجبًا.

الواجب وجوده لا يُسبق بالعدم ولا يلحقه العدم، والممتنع يستحيل وجوده، والممكن هو الذي لا يستحيل عدمه وهو وُجد بعد أن كان معدومًا، لو كان واجبًا لم يُسبق بالعدم ولم يلحقه بالعدم، لو كان ممتنعًا لم يُوجد أصلًا. نعم.

السائل: أحسن الله إليكم، ذكرتم في الدرس الماضي مبطلين للصفات الأزلية والفعلية: صفة الكلام والسمع والبصر. والعلم، فقد أشكل عليكم صفة السمع والبصر. والعلم صفة فعلية باعتبار مع أنها من الصفات التي لا تتجدد؟.

الشيخ:



مع كونها فعلية أن الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - يسمع، طبعًا السمع هو إدراك المسموعات، المسموعات الموجودة الآن هل يسمعها الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - الآن؟ لا ينبغي أن نتردد فيه.

طبعًا هذا فيه إشكال عند الكلابية، قولنا إن الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - يسمع المسموعات الآن هذا هو القول بأن فيها جانبًا يتعلق بالمشيئة والقدرة.

هم يقولون: هذه المسموعات سمعها أزلًا، ونحن نقول: هو متصف بصفة السمع أزلًا وأبدًا ويسمع كل صوت في حينه، عندهم إشكال؛ يقولون: الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - سمع في الأزل، إذا سألته هو الآن يسمع؟ يقول: لا، سمع في الأزل، وكذلك الكلام.

السائل: أحسن الله إليكم شيخنا، يقول: حكم مَن أنكر مراتب القدر، مَن أنكرها كاملة؟.

الشيخ: مَن أنكرها كاملًا فهذا ليس مؤمنًا أصلًا؛ لأنه لم يؤمن ب... حتمًا أنكر العلم والكتابة، هذا ليس مؤمنًا فكيف بمَن أنكرها كاملًا.

السائل: ما معنى قول: في الصفات: قديمة النوع، حادثة الآحاد؟.

الشيخ: هذا المصطلح نحن احتجنا إليه للرد على الكلابية، الكلابية عندهم إشكال في الصفات الفعلية، الصفات الفعلية ينفونها؛ لأنها عندهم تستلزم حلول الحوادث بذاته سبحانه، هكذا يقولون، ولا يثبتون أن الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - متصف بها أزلًا وأبدًا، وأيضًا هناك جانب يتعلق بمشيئة وقدرته، مثلًا صفة الكلام الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - متصف بها أزلًا وأبدًا، والله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - متصف بها أزلًا وأبدًا، والله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - يكلم مَن شاء، متى ما شاء، يعني هو كلم عباده، رسله، وسيكلم عباده يوم القيامة، فهذا لا يثبتونه.

لا يثبتون أن الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - يكلم مَن شاء متى ما شاء، يجعلون صفة الكلام أزلية بحتة، وكل الكلام الذي سيوجد حتى كلامه لأهل الموقف هذا سابق، ولكنه يتوجه إلى المخاطب في حينه، واضح؟.

كل كلامه سبحانه أزلى، ولكنه يتوجه للمخاطب في حينه.



والإرادة مثلًا، كل ما أرده الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - هـ و أزلي، وكل ذلك يتوجه إلى المرادات في حينه، ولذلك صار عندهم إشكال فيها ذكرناه، لماذا ذكر الإمام الطحاوي هنا: "له معنى الربوبية ولا مربوب، ومعنى الخالق ولا مخلوق "؟ لماذا؟.

لأن عندهم إشكال في إثبات الصفات الفعلية، نحن نقول: الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - خلقَ كل شيءٍ في حينه أراده أزلًا وأراده أيضًا في ذلك الوقت، ولا إشكال.

عندهم كل شيء أزلي، للرد عليهم احتجنا إلى هذه المصطلحات حتى نبين مذهب أهل السنة؛ أن صفة الكلام مثلًا أزلية باعتبار وفعلية باعتبار، أزلية باعتبار أصل الصفة، وفعلية باعتبار أفرادها، هكذا.

هل نعتقد أن كلام الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - كله أزلي؟ لا، ليس هناك مانع أن يكون كلامه كله في حينه، ما عندنا مانع، نحن لا نؤمن بها يقولونه: حلول الحوادث بذاته سبحانه، هذه خرافة لا نقول بها، فلذلك لا إشكال عندنا في إثبات جميع ما يتعلق بصفة الكلام، وعندهم إشكال.

السائل: أحسن الله إليكم شيخنا، ما معنى الاحتجاج بالقضاء والقدر في المصائب؟.

الشيخ: شخص مثلًا قتل شخصًا خطئًا، لم يتعمد ولكنه قتله خطئًا، فتقول له: لماذا قتلت؟ تقول: هذا مقتول، يجوز، هذه مصيبة وقعتُ فيها، يجوز هذا، لكنه لا يعفيك عما يترتب عليها.

شخص مريض، يا أخي ليش أنت؟ هكذا مكتوب، هذا الذي كتبه الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -، فالاحتجاج بالقضاء والقدر هذا من كمال الإيمان في المصائب، أما في المعايب والمعاصى لا يجوز.

السائل: أحسن الله إليكم، يقول زوجة النبي عليه الصلاة والسلام: اللهم متعني بزوجي إلى آخره، ووردَ عن النبي - عليه الصلاة والسلام - حديث «لا يُرد القضاء إلا



بالدعاء»، وأيضًا قوله عمر - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: اللَّهم إن كنتَ كتبتني عندك شقيًّا، فامحه واكتبني عندك سعيدًا، ما الفرق بين الأجل والعمر؟.

الشيخ: الدعاء بتغيير العمر إذا كان يتضمن فعل الطاعات لا بأس فيها، كما ورد في الدعاء: «اللهم أحيني ما كانت الحياة خيرًا لي، وأمتني ما كانت الوفاة خيرًا لي»، لكن هذا الدعاء الذي وجدنا عند أم المؤمنين ليس فيه من هذا القبيل، اللهم أمتعني، لم تذكر شيئًا من هذا.

وحتى هذا الدعاء: «اللهم أحيني ماكانت الحياة خيرًا لي، وأمتني ماكانت الوفاة خيرًا لي» يعني محل ستغير؛ لأنك تتعبد، تتعبد بهذا الدعاء، ومن فوائد الدعاء أنك تتعبد به، ولن يكون إلا ما كُتب لك.

أما ما يتعلق بالعمر والأجل كم قلنا بعض العلماء يذكرون أن هناك فرق بين الأجل، والأجل لا يتغير والعمر يتغير، هكذا ذكروا، واستدلوا بهذه الآية.

السائل: أحسن الله إليك، يقول: ما المقصود بالنظر، والقصد إلى النظر، والشك؟.

الشيخ: النظر هذا يذكره المتكلمون في أول واجب على المكلف، هم يقولون: أول ما يجب على المكلف أن ينظر في المخلوقات في السهاوات والأرض عن طريق النظر في المخلوقات يستدل على وجود الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -، حتى لا يكون مقلدًا، فبعضهم قالوا: النظر لا يمكن أن يكون إلا إذا قصدت، فقالوا: أول واجب هو القصد إلى النظر.

وبعضهم قالوا: كيف تنظر وأنتَ أصلًا مؤمن بالله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -؟ فقالوا: أول واجب على المكلف الشك، هكذا.

وهذه كلها أقوال أهل الكلام وهي كلها أقوال باطلة، فإن أول ما يجب هو مقتضى شهادة ألا إله إلا الله، إذا كان سبق أن قالها فأول ما يجب على المكلف هو العبادة، إن لم يكن سبق أن قالها يقولها ثم،، يعني أول ما يجب على المكلف توحيد العبادة.



أما النظر والقصد إلى النظر والشك، هذه كلها أقوال المتكلمين، وهي خطيرة جدًّا، مثالها: المؤمن الذي يكون مؤمنًا بوجود الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -، وبربوبيته، وبإلوهيته، ولكن عن طريق الأنبياء والرسل، هذا يسمونه هم المقلد، حتى يخرج من التقليد لابد أن يكون معرفته بالله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - عن طريق النظر.

هذا المؤمن عنده هذه النعمة، نعمة عظيمة جدًّا أن عنده اليقين والإيهان بالله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -، حسب طلب المتكلم يجب عليه أن يتخلى عن هذه النعمة، يبدأ من الصفر حتى يكون إيهانه مبنيًا على الدليل، قد لما يتخلى عن يقينه قد لا يصل إلى اليقين مرة أخرى، مثل ما حصل لهم، أئمة المتكلمين أكثرهم يشتكون من الشك، مثل ما نُقل عن الجويني، تمنى أنْ يموتَ على ما عليه عجائز نيسابور، ذكر الإمام الشوكاني يقول: عجبًا له، عجبًا من هذه الأعلمية؛ لأنهم يقولون: مذهب السلف أسلم، ومذهب الخلف أعلم، يقول: هذه لهذه الأعلمية أن يكون هذا العالم يتمنى عقيدة العجوز، فلهاذا طلب العلم؟ لماذا أفنى فيه عمره إذا كانت نهايته يتمنى فيها عقيدة العجوز؟.

فهكذا هذا خطير، خطير أن يتمنى الشك أعوذ بالله.

والقول بأنه يجب عليه الشك، هذا أخطر، وهذه كلها أقوال المتكلمين، وهذا كله ليقولوا للفلاسفة: أننا نحترم العقل.

السائل: يقول بارك الله فيكم: هل نقل الإجماع النووي على صحة إيهان المقلد؟ الشيخ: النووي لا أذكر كلامه، ولكن هذا الذي أتوقعه منه؛ لأن صحة إيهان المقلد هم اختلفوا فيها، ونقلوا عن الأشعري - رَحِمَهُ اللّهُ - أنه يقول: لا عبرة بإيهان المقلد، هذا الذي نُقل عنه.

وأكثر المتكلمين على أن إيهانه لا يخلو من خلل، هذه المسألة تقريبًا أكثرهم عليها.

الأقل منهم يقولون: إن إيهانه لا يخلو من إشكال، كون إيهانه لا يخلو من إشكال هذا عليه جمهور المتكلمين، إيهان المقلد، وهم لما يقولون: المقلد، المقلد، لا يقصدون به التقليد



الذي نحن نتحدث عنه في باب المذاهب، لا، التقليد عندهم أراد الإيمان الذي تستند فيه إلى أدلة الكتاب والسنة هذا التقليد.

يعني إتباع أدلة الكتاب والسنة هذا هو التقليد عندهم، لن تخرج من هذا التقليد إلا إذا كان إيهانك عن طريق النظر، والنظر أيضًا لم يتركوه هكذا، النظر يعني الإيهان عن طريق النظر في مخلوقات الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - هذا أيضًا جيد ولكنهم حددوه بنظر ضيق جدًّا، وهو فاسد، بل هو باطل؛ النظر هو في دليلهم الذي يسمونه دليل الأعراض.

النظر لا يتم إلا إذا كان الإيمان حسب هذه الدليل، الذي هو دليل الأعراض.

فأمورهم فيها تسلسل في الباطل، لو تركوا مثلًا النظر، وقلنا: هناك انحراف في جانب، لا، لابد أن تنظر حسب ذلك الدليل، وذلك الدليل لو نجلس مثلًا ثلاثة دروس أو أربعة دروس في ذلك الدليل قد لا نفهمه جيدًّا، دليل معقد جدًّا. وهناك كتاب لجلال الدين الديواني: إثبات الواجب، هذا الكتاب يُدرس، وهذا الكتاب يدرسونه تقريبًا سنة إذا كانت الدراسة يومية، وآخر السنة قد تكون مؤمنًا بوجود الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - وقد تكون لا؛ لأنه معقد جدًّا ومقدماته خطيرة، وكل مقدمة فيها عندهم نزاع طويل، حتى أول شيء تفهم، ثم تنتهي من نزاعاتهم الداخلية، ثم تستخلص، ثم تجمع الدليل وتربط المقدمات بعضها ببعض، ثم تستخلص النتيجة تكون،.

السائل: شيخ بارك الله فيكم: مَن هم المتكلمون؟.

الشيخ: المتكلمون عمومًا طبعًا يُقال: لماذا سُموا المتكلمين؟ يقولون: سُموا المتكلمين لأن الخلاف في صفة الكلام كان أول خلاف ظهر، وذكر شيخ الإسلام أن هذا التوجيه ليس بصحيح؛ لأن المتكلمين كانوا قد عُرفوا بالمتكلمين قبل أنْ يظهر الخلاف ي صفة الكلام.



فيبدو أنهم سُموا متكلمين لكثرة كلامهم، وهناك توجيه للإمام مالك أنهم سُموا متكلمين لكلامهم فيها نُهوا عنه، تجدهم يتكلمون في أمور المجالات التي يجب أن يتكلموا فيها من النادر أن يتكملوا فيها.

دائمًا كلامهم فيها يجب أن يسكتوا فيه، فإما لكثرة كلامهم وإما لكلامهم فيها يجب أني سكتوا فيه، شُموا المتكلمين، وهم الجهمية والمعتزلة والأشاعرة والكلابية عمومًا والماتريدية، يجمعهم جامع وهو إثبات أصول العقائد بالأدلة العقلية. هذا الذي يجمعهم.

جزا الله شيخنا خير الجزاء على ما قاله، نسأل الله جل في علاه أن يجعله في ميزان حسناته، ونذكر الإخوة أن هناك لقاء شهري في السبت القادم للشيخ فرج المرجي حفظه الله، وهذا هو اللقاء الأول الشهري.

ونذكر الإخوة أيضًا بدروس شباب ابن تيمية، وهو درس الأحد والثلاثاء لشيخنا حفظه الله، وأيضًا هناك درس يوم الاثنين في الساعة التاسعة للشيخ محمد هادي حفظه الله عبارة عن رسائل ابن رجب، وانتهينا من الرسالة الأولى وهي تفسير سورة النصر، وبقي معنا بعض النسخ لمن أراد أخذها.

وأيضًا في الأسبوع القادم سوف تكون هناك رسالة تفسير سورة الإخلاص، وعندنا يوم الأربعاء اختصار الكتاب، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وجزا الله شيخنا خير الجزاء.